خطبة الجمعة

التي ألقاها أمير المؤمنين سيدنا مرزا مسرور أحمد أيده الله تعالى بنصره العزيز

الخليفة الخامس للمسيح الموعود والإمام المهدي عليه السلام

بتاريخ ٢٠٢٤/١١/١

في المسجد المبارك بإسلام آباد في بريطانيا

*****

أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمّدًا عبده ورسوله. أما بعد فأعوذ بالله من الشيطان الرّجيم. ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ * إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ * اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾، آمين

كان الحديث جاريا عن تفاصيل غزوة بني قريظة، وإليكم الآن المزيد من التفاصيل. فقد ورد عن قتلى المسلمين أن اثنين منهم قُتلا في هذه الغزوة وهما خلَّاد بن سويد والمُنذر بن محمد. أما قتلى اليهود من بني قريظة فهناك اختلاف في الروايات بهذا الشأن. قال ابن إسحاق إن عددهم كان ستمائة قتيل. وبحسب رواية أخرى كان عددهم سبعمائة. ويقول السهيلي إن عددهم كان بين ثمانمائة وتسعمائة قتيل. وذكر الإمام الترمذي والإمام النسائي أنهم كانوا أربعمائة مقاتل. وقال ابن سعد أيضا إنهم كانوا بين ستمائة وسبعمائة.

أما البحث الذي أجراه مرزا بشير أحمد رضي الله عنه من مختلف المصادر التاريخية، فقد قال فيها إنه قُتل حوالي أربعمائة شخص في ذلك اليوم نتيجة حكم سعد بن مُعاذ، وأمر النبي ﷺ الصحابة بدفن القتلى تحت إشرافه.

يبالغ معارضو الإسلام في ذكر الأعداد ثم يصفون الإسلام بأنه دين ظالم، لكن عندما نمعن النظر في الحقائق والشواهد، فإن التواريخ الموثوق بها تشير إلى أن العدد كان حوالي أربعمائة، وهؤلاء كانوا من المقاتلين فقط، لذلك دُفنوا في خندق حُفر في مكان واحد.

وقد أجرى عالم أحمدي معاصر، السيد بركات أحمد، بحثاً مستفيضا في هذا الموضوع وكتب عنه بشكل جيد، في كتابه "رسول أكرم ويهود حجاز" وقال: إذا بحثنا في عدد قتلى بني قريظة..(وقد أثار الباحث هنا بعض الأسئلة التي يحمل بعضها جانبا من المعقولية. أي قد ناقش المبدأ الأساسي المهم) وجدنا أن الأحاديث وروايات التاريخ لا تخلو من النقد من حيث كونها ضعيفة أو موضوعة. لذا ليس من الحكمة قبول كل الروايات دون تمحيص.

ثم يتساءل الكاتب عن معقولية جلبِ ستمائة إلى تسعمائة رجل مع نسائهم وأطفالهم – الذين قد يصل عددهم إلى خمسة أو ستة آلاف على الأقل وفقاً لتقديرات متحفظة – إلى المدينة مقيدين بالحبال، ووضعهم في بيتين، وتوفير الطعام والشراب لهم– في حين كان المسلمون أنفسهم يواجهون الجوع والعطش– وقضاء حاجتهم البشرية، إلى جانب تلبية احتياجاتهم الأخرى دون أن يحاول أي واحد منهم الهروب أو أن يثير شغبا، وحفرت الخنادق في سوق المدينة في ليلة واحدة لقتل ستمئة شخص هؤلاء، بينما كان الخندق المحفور حديثا موجودا سلفا، وقيام شخصين أو ثلاثة فقط أي علي والزبير رضي الله عنهما وحدهما بقتل كل هؤلاء وعدم ذكرهما هذا الحدث مطلقا، وعدم ذكر صحيحِ البخاري ومسلم عدد القتلى، كل هذه الأمور وما شابهها تدعو إلى إعادة النظر في هذه الروايات. ولننظر أيضا فيما إذا كان قد بُولغ في هذه الروايات مبالغة شديدة. ثم يضيف قائلا: لقد بالغ الناس في هذه الأحداث كثيرا وخفية في وقت لاحق لإظهار عداوة النبي ﷺ والمسلمين لليهود لأن الكلمة المستخدمة في البخاري هي أن سعدا قال في حكمه: "تقتل المقاتلة". أي يجب قتل مقاتليهم. وقد ترجم عامة المؤرخين والشراح وكتّاب السيرة على أنها تعني قتلُ كل رجل قادر على القتال، بل وسّعوا هذا اللفظ لدرجة أنهم استنتجوا من القادر على القتال كلَّ رجل بالغ. وقد وضعوا معياراً للبلوغ بحيث عيّنوا بعض الناس للتحقق رسمياً من علامات بلوغ كل رجل فكانوا يعلنون عن كون كل رجل بالغاً. وهكذا استمر هذا العدد في الازدياد. لقد بولغ في هذا الموضوع إلى درجة كبيرة ولكن أولئك الذين مالوا إلى العدد القليل احتفظوا بترجمة محدودة للفظ "مقاتلة" وقصدوا فقط الرجال المشاركين في هذه الحرب الذين لا يتجاوزون العشرين وفقاً لتحقيقهم. فقد قللوا هذا العدد أكثر ولكن إلى أي مدى يحمل هذا جانبا من المعقولية! على أية حال، هذا ما جاء في بحثهم لكن بعض النقاط التي ذكروها معقولة ويمكن اتخاذها كأساس في البحث.

صرح مرزا بشير أحمد ﷺ في رده على اعتراضات المؤرخين غير المسلمين حول عدد اليهود الذين قُتلوا في غزوة بني قريظة قائلاً: فيما يتعلق بحادثة بني قريظة، فقد هاجم بعض المؤرخين غير المسلمين النبي ﷺ بطريقة غير لائقة للغاية، وبسبب تنفيذ عقوبة إعدام في حوالي أربعمائة يهودي، قدموه ﷺ في صورة حاكم ظالم وسفاك للدماء، والعياذ بالله. هذا الاعتراض مبني على التعصب الديني الذي لم يتمكن العديد من المؤرخين المثقفين ثقافة غربية أيضا من التحرر منه بحق الإسلام ومؤسسه على الأقل، أي أن المسلمين أيضاً وقعوا تحت تأثيرهم.

وفي الرد على هذا الاعتراض، يكتب مرزا بشير أحمد ﷺ: لا بد من التذكّر أولاً أن ما يُوصف بالحكم الظالم كان حكم سعد بن معاذ وليس حكم النبي ﷺ، وبالتالي لا يمكن الاعتراض على النبي ﷺ بسببه. ثانياً: لم يكن هذا الحكم ظالماً قط في ضوء الظروف التي سبق ذكر تفاصيلها.

ثالثا، كان النبي ﷺ ملزَمًا بالتعهد الذي أخذه منه سعد قبل إعلان القرار، وكان عليه ﷺ التصرف بموجبه.

رابعا: عندما قبل المجرمون أنفسهم هذا القرار و لم يعترضوا عليه، واعتبروه قدراً إلهيًّا لأنفسهم، كما يظهر ذلك من كلام حُيَي بن الأخطب الذي قاله عندما قُتِل؛ ففي هذه الحالة لم يكن ثمة داعٍ لأن يتدخل فيه النبي ﷺ.

وبعد قرار سعد، اقتصر دور النبي ﷺ في هذا الأمر على تنفيذ هذا القرار بصورة أحسن وأفضل في ظل نظام حكومته، وقد ورد أنه نفّذه بصورة يمكن اعتبارها مثالا عظيمًا للرحمة والشفقة. أي أنه طالما بقي هؤلاء في السجن قبل تنفيذ الحكم، فقد رتب ﷺ إقامتهم وطعامهم على أفضل وجه ممكن، ثم عندما نُفّذ حكم سعد عليهم، فقد تمّ ذلك بأسلوب كان أقل إيلامًا للمحكوم عليهم، بحيث أمر ﷺ –مراعاة لمشاعرهم– بعدم حضور أي مجرم آخر وقت قتل مجرم. بل يتضح من كتب التاريخ أن الذين كان يتم إحضارهم للقتل لم يكونوا يعلمون عن ذلك إلا عند بلوغهم المَقتل. إضافة إلى ذلك، ما قُدِّم للنبي ﷺ طلب أي واحد منهم للاسترحام إلا وتقبّله ﷺ على الفور، ثم لم يعف عن هؤلاء الأشخاص فحسب، بل أمر أيضًا بإعادة زوجاتهم وأطفالهم وممتلكاتهم وما إلى ذلك. ماذا عسى أن يكون التعامل بالرحمة مع المجرم أكثر من ذلك؟

فليس أنه لا يمكن توجيه أي اعتراض على النبي ﷺ في حادثة بني قريظة فحسب، بل الحقيقة أن هذه الحادثة دليل بيّن على أخلاقه الفاضلة وحسن تدبيره ورحمته ولطفه الفطري.

والآن بقي السؤال المتعلق بالقرار الأصلي، ويمكننا أن نقول بشأنه دون تردد إنه لم يكن في هذا القرار أي ظلم أو انتهاك، بل كان مبنيًّا على العدل والإنصاف. ولفهمه أكثر ينبغي أن نرى أولاً ما هي جريمة بني قريظة؟ وفي أي ظروف اُرتكبت تلك الجريمة؟

يخبرنا التاريخ أنه عندما قدم النبي ﷺ المدينة، كان في ذلك الوقت ثلاث قبائل من اليهود يعيشون بالمدينة المنورة، أي: بنو قينقاع، بنو النضير، وبنو قريظة. وكان أول عمل سياسي قام به النبي ﷺ بعد الهجرة هو أنه دعا زعماء هذه القبائل الثلاثة وعقد معهم معاهدة الأمن والسلام؛ ومن شروطها أن المسلمين واليهود سيعيشون معًا في المدينة بالأمن والسلام، وسيحافظون على علاقات ودّية بعضهم مع بعض، ولن يقدموا أي نوع من المساعدة لأعداء بعضهم البعض، ولن يكونوا على علاقة مع أعداء بعضهم بعضا. وإذا تعرضت المدينة لأي هجوم من قبيلة أو قبائل خارجية، فسيتصدون لها جميعًا متحدين. وإذا قام أي شخص أو أي مجموعة من أطراف الاتفاقية بخرق هذه الاتفاقية وتسبب في إثارة الفتنة والفساد، فسيكون من حق الآخرين اتخاذ إجراءات ضده. وستُعرض جميع الخلافات والنزاعات أمام محمد ﷺ، وسيكون قراره ملزمًا للجميع. ولكن من الضروري أن يُحكم في قضايا

كل شخص أو قوم وفقاً لدينهم وشريعتهم. وهذه نقطة مهمة بأن يكون الحكم متوافقًا مع دينهم وشريعتهم، وكل ذلك بعد أن أقيمت حكومة المسلمين.

وكيف تصرف اليهود إزاء هذا الاتفاق؟ جوابه أن قبيلة بني قينقاع نقضت الاتفاقية وقطعت العلاقات مع المسلمين وحاربتهم، واتبعوا أسلوبًا دنيئًا في انتهاك حرمة النساء المسلمات، ثم تجرؤوا بأسلوب متمرد على إنكار سيادة النبي ﷺ التي كان يتمتع بها بموجب المعاهدة بين تلك الأقوام، أي نقضوها بكل كبر وغطرسة.

ولكن عندما هُزموا أمام المسلمين، عفا عنهم النبي ﷺ واقتصر على الإجراء الاحترازي بأن يغادر بنو قينقاع المدينة المنورة، ويستقروا في مكان آخر حتى لا يفسد أمن المدينة، ويأمن المسلمون من شر هذا العدو المتستر، فغادر بنو قينقاع المدينة المنورة واستقروا في مكان آخر بأمن وهدوء كبيرين، آخذين معهم ممتلكاتهم وزوجاتهم وأطفالهم.

لكن السبطَين الآخرين من اليهود لم يتعلموا درسا من هذه الحادثة، وإن رحم النبي ﷺ ببني قينقاع جرّأهم أكثر لدرجة أنه لم يمض وقت طويل حتى رفع السبط الثاني من اليهود، بنو النضير، رؤوسهم؛ بحيث نقض أحد زعمائهم كعب بن الأشرف الاتفاقية، وتآمر على المسلمين مع قريش وقبائل عربية أخرى، وأثار هؤلاء الوحوش من العرب على الرسول الكريم ﷺ وأصحابه، وتكلم بالأشعار التحريضية ضد المسلمين مما خلق للمسلمين في البلاد حالة خطيرة جدًّا. ثم شبب هذا الشقي في أبياته الشعرية بالنساء المسلمات بذكر أسمائهن.

وأخيرًا تآمر على قتل النبي ﷺ، وعندما لقي هذا الشخص مصيره المحتوم بأمر النبي ﷺ، قامت قبيلته بنو النضير ضد المسلمين، ومن يومها تخلت عن الاتفاقية وبدأت بالتآمر على المسلمين، وأخيرًا خططوا جميعًا لقتل النبي ﷺ، وقرروا ألا يتركوه حيًّا مهما كلفهم ذلك.

مع أنهم كانوا قد عاهَدوا أنه إذا تصرف أحدُهم تصرفا خاطئا فسوف يعاقبونه برضا. على كل حال حين علم النبي ﷺ بنواياهم الدموية، وقرر تحذيرهم ومعاقبتهم، استعدوا لمحاربة المسلمين بأسلوب متغطرس جدا، وساعدهم بنو قريظة في تلك الحرب، ومما يجدر بالملاحظة هنا أنهم نقضوا العهد ونصروا بني النضير أيضا، وحين هُزم بنو النضير، عفا النبي ﷺ عن بني قريظة تماماً رغم انضمامهم إلى بني النضير، وسمح لبني النضير أيضا بمغادرة المدينة بأمان وسلام. وإنما منعهم من أخذ سلاحهم معهم، لكن بني النضير ردوا على هذا الإحسان بأن غادروا المدينة وطاف زعماؤهم في جميع أنحاء العرب، وحرضوا شتى القبائل العربية بشكل خطير وجلبوا إلى المدينة جيشاً عرمرمًا كأنه جراد منتشر، وتعاهدوا عهدًا موثقًا أنهم لن يعودوا حتى يقضوا على الإسلام.

فماذا فعل بنو قريظة، القبيلةُ اليهودية الثالثة في مثل هذا الوضع الخطير الذي ذُكر هنا بإيجاز؟ وهذه التي كان النبي ﷺ قد أحسن إليها بشكل خاص بالعفو عن غدرهم في غزوة بني النضير. وكان إحسانه الثاني إليهم أنه رغم أنهم كانوا يُعتبَرون أدنى من بني النضير في المرتبة والحقوق قبل هجرة النبي ﷺ. فكان هناك تفاوت في الدرجات بين قبيلتي بني النضير وبني قريظة هاتين. كان بنو قريظة يعتبرون أدنى درجة من بني النضير. أي إذا كان رجل من بني النضير قُتل على يد بني قريظة، كان القاتل يُقتل قصاصاً بحسب قانونهم. أما إذا كان رجل من بني النضير قَتل شخصا من بني قريظة اكتفى بدفع الدية فقط. أي كانوا يأخذون منه دية أي مبلغاً من المال ويطلقون سراحهم. لكن النبي ﷺ منح بني قريظة حقوقاً متساوية مع المواطنين الآخرين.

لكن بني قريظة خانوا رغم هذه المنن العظيمة، في وقت خطير لم يمر على المسلمين وقت أشد خطرا منه. كان مثال بني قينقاع أمامهم ولم يستفيدوا منه. كما حدثت واقعة بني النضير أمام أعينهم لكنهم لم يتعلموا منها أيضا درساً. فماذا فعلوا؟ إنما تجاهلوا معاهدتهم ناكرين إحسانات النبي ﷺ، في الوقت الذي كان جيش الكفار الجرار السفاك يتراوح بين عشرة وخمسة عشر ألفاً قد حاصر ثلاثة آلاف مسلم في أشد العوز والضعف، وكانت قلوبهم قد بلغت الحناجر نظرا لعجزهم ومسكنتهم، فكانوا يرون الموت ماثلا أمامهم في غزوة الأحزاب، خرج بنو قريظة من حصونهم وهاجموا نساء المسلمين وأولادهم من الخلف، وخرجوا من تحالفهم مع المسلمين وانضموا إلى الحِلف الدامي الذي كانت غايته المتوخاة القضاء على الإسلام ومؤسسه ﷺ. أجل، ذلك المؤسس للإسلام الذي كان أول عمل له عند قدومه إلى المدينة أن جعل هؤلاء اليهود أصدقاءه وحلفاءه. فمما يجدر التأمل أن النبي ﷺ عندما جاء إلى المدينة، كان أول عمل له أنه جعل اليهود أصدقاءه وحلفاءه. وكان أول عمل لليهود أنهم قبلوا به كصديق وحليف، واعترفوا به رئيساً لديمقراطيتهم.

في هذه الظروف، لم يكن فعل بني قريظة مجرد خيانة ونقض للعهد، بل كان له طابع تمرد خطير، بحيث لو نجحت خطتُهم، لكان ذلك نهاية مؤكدة لحياة المسلمين وعزتهم وكرامتهم ودينهم.

فبنو قريظة لم يرتكبوا جريمة واحدة فقط، بل ارتكبوا الخيانة ونكران الجميل ونقض العهد والغدر. فقد ارتكبوا التمرد ومحاولة القتل، وارتكبوا هذه الجرائم في ظروف تجعل الجريمة أكثر فظاعة، ولا يمكن لأي محكمة غير متحيزة في العالم أن تجد في قضيتهم أي سبب للمراعاة. فلا احتمال للحصول على أي تخفيف في أي محكمة في مثل هذه الظروف.

في مثل هذه الظروف، ما الذي كان يمكن أن يكون عقابهم سوى ما تم تنفيذه؟ من الواضح أنه كان هناك ثلاث عقوبات محتملة فقط يمكن تطبيقها. أولاً، السجن أو الإقامة الجبرية في المدينة. ثانياً، النفي كما حدث في حالة بني قينقاع وبني النضير. ثالثاً، قتل المقاتلين وسَجن الباقين أو حبسهم.

الآن فكروا بإنصاف أي طريق كان مهيأ للمسلمين في ظل ظروف ذلك الزمان. كان احتجاز قوم معادٍ في مدينتهم غير محتمل تماماً في ذلك الزمان لأنه أولاً، في حالة سجنهم كانت مسؤولية إقامتهم وطعامهم تقع على عاتق المسلمين، وهم لم يكونوا قادرين على تحمل ذلك. ثانياً، لم تكن في ذلك العصر سجون وما شابه ذلك، وكان العرف فيما يتعلق بالسجناء هو أن يوزَّعوا بين أفراد القوم المنتصر حيث كانوا يعيشون عملياً في حرية تامة.

في مثل هذه الظروف، كان إبقاء مجموعة معادية ومتآمرة للغاية في المدينة يحمل في طياته احتمالات خطيرة للغاية، ولو تم تطبيق هذا الحكم على بني قريظة، لكان معناه بالتأكيد أنهم سيحتفظون بنفس الحرية التي كانت لديهم من قبل لإثارة الفتنة والتآمر والشر والمؤامرات السرية، وتقع مسؤولية نفقاتهم على عاتق المسلمين. أي إذا كانوا مِن قبل يأكلون مِن عندهم ويقطعون رقاب المسلمين، فالآن لو سمح لهم بالعيش في المدينة كأسارى عند المسلمين لكان معنى ذلك أن يأكلوا من عند المسلمين (الذين يعانون سلفا من قلة الطعام) وأيضا أن يقطعوا رقاب المسلمين، إذ ما كان هؤلاء لينتهوا من المؤامرات ضدهم، إضافة إلى أخطار أخرى محتملة، بحكم عيشهم أسرى في بيوت المسلمين واختلاطهم بهم.

يقول سيدنا مرزا بشير أحمد: نظرا إلى هذه الظروف لا أرى أن أي عاقل يمكن أن يقترح معاقبة بني قريظة بإبقائهم أسارى في المدينة.

أما العقوبة الثانية، وهي النفي، فلا شك أنها كانت تُعتبر في ذلك العصر وسيلةً جيدة للاتقاء من شر العدو، ولكن تجربة نفي بني النضير المريرة كانت قد أثبتت أنه فيما يتعلق باليهود على الأقل، فإن هذا الحل لم يكن أقل خطورة من الحل الأول، أعني أن السماح لليهود بمغادرة المدينة ما كان يعني سوى زيادة عدد أعداء الإسلام الذين كانوا يحاربونه عمليا، وليس ذلك فحسب، بل كان هذا يعني أن ينضم إلى أعداء الإسلام أناس آخرون كانوا حريصين للغاية على أن يكونوا قادة لكل حركة مناهضة للإسلام، بسبب تحريضهم الخطير ودعايتهم العدائية ودسائسهم ومؤامرتهم السرية.

والثابت من التاريخ أن بني قريظة كانوا أشد القبائل اليهودية عداءً للمسلمين، فلا شك أن جلاءهم كان سيشكل على المسلمين خطراً أكبر بكثير مما سببه بنو النضير بتأجيج نار غزوة الأحزاب، ولو أن المسلمين أجلوا بني قريظة لما كان تصرفهم هذا أقل من الانتحار في الظروف السائدة عندها. فهل هناك على وجه الأرض أمة تكون على استعداد للانتحار من أجل إبقاء العدو على قيد الحياة. وإن كان الجواب لا، فلا يصح الطعن في المسلمين أيضا بأنهم لماذا لم يقوموا بهذا الانتحار من أجل إبقاء بني قريظة أحياء.

فثبت أن فرض هاتين العقوبتين كان أمرا مستحيلا، وكان أي منهما بمثابة إلقاء النفس في التهلكة حتما. ولذلك بدلاً من فرضهما، قد اختير الخيار المتاح الوحيد. لا شك أن قرار سعد كان في حد ذاته قاسياً، ويصيب الفطرة الإنسانية بالصدمة في ظاهر الأمر، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل كانت هناك أي طريقة أخرى متاحة للمسلمين. الجرّاح عندما يرى أنه لا مناص من إجراء مثل هذه العملية على مريضه، أي عندما يضطر لبتر أي عضو من أعضائه كأن يقطع يده أو رجله مثلا، فلا جرم أن هذا يصدم قلب كل إنسان نبيل، إذ يقول في نفسه ليته لم

يحدث ذلك ولو أن الظروف لم تؤدّ إلى هذا الاضطرار لكان خيرا، ولكن لا مناص للمرء من الخضوع لمثل هذا الظرف القاهر، بل يثني على الجراح لتصرفه في مثل هذا الظرف، حيث أنقذ ما هو أكثر قيمة بالتضحية بما هو أصغر أو أقل قيمة. وكذلك فإن قرار سعد بشأن بني قريظة، وإن كان قاسياً في حد ذاته، إلا أنه كان نتيجة لاضطرار الوضع، إذ لم يكن هناك خيار سواه. ولهذا السبب فإن مؤرخا مثل مارغوليس –الذي ليس من أصدقاء الإسلام أبدا– اضطر إلى الاعتراف في هذه المناسبة بأن قرار سعد كان نتيجة اضطرار الظرف الذي لم يكن فيه خيار آخر. فقد كتب السيد مارغوليس ما يلي:

إن هجوم الأحزاب –الذي ادعى محمد (ﷺ) أنه لم يصدّه إلا العناية الإلهية– إنما كان نتيجة تأليب بني النضير الأحزابَ، أو على الأقل يُعتقد أنه نتيجة مساعي بني النضير، وهم الذين كان محمد (ﷺ) اكتفي بجلائهم فقط. وكان السؤال الآن: هل كان من المعقول أن ينفي محمد (ﷺ) بني قريظة أيضا ليزيد الذين يقومون ضده بالجهود الاستفزازية عددا وقوة. ومن ناحية أخرى، لم يكن من المعقول أن يسمح لأمةٍ بالبقاء في المدينة المنورة ساندت المهاجمين علنًا هكذا. كان ترحيلهم غير آمن، لكن السماح لهم بالبقاء في المدينة لم يكن أقل خطورة أيضا، فلم يكن هناك خيار سوى هذا القرار، أي قتلهم. (هذا ما يقوله مارغوليس نفسه).

ثم يجب أن نأخذ في الاعتبار، بشكل خاص، أن بني قريظة لم يكونوا مجرد حلفاء ومعاهدين للنبي ﷺ، بل إنهم، وفقاً لمعاهدتهم الأولية، قد اعترفوا بحكومته في المدينة، أو على الأقل قبلوا بسيادته. لذا، لم يكونوا مجرد حلفاء خونة أو كأعداء عاديين، بل كانوا بلا شك متمردين، ومتمردين من نوع خطير جداً. وليس العقاب المناسب للمتمردين، خصوصاً في أوقات الحرب، سوى القتل. فإذا لم يعاقب المتمرد بأقسى العقوبات، فإن نظام الحكم قد ينهار تماماً، كما يمنح الأشرار والمفسدين جرأة قد تكون مدمرة للأمن العام والرفاهية العامة. وبالتالي، فإن الرحمة بالمتمردين في مثل هذه الظروف تعني في الحقيقة ظلم البلاد وأهلها المحبين للأمن والسلام. وعليه فإن جميع الحكومات المتحضرة حتى يومنا هذا قد اعتادت على إيقاع عقوبة القتل على المتمردين، سواء كانوا رجالاً أو نساء، ولم يعترض قط أي إنسان عاقل على ذلك. لذلك، كان قرار سعد عادلاً تماماً وموافقاً لقواعد العدالة والإنصاف، ولم يكن بإمكان النبي ﷺ –التزامًا بتعهده مع سعد– أن يُظهر جانب الرحمة في هذا القرار إلا بالنسبة لبعض الأفراد فحسب، وقد بذل كل جهد ممكن في ذلك. ولكن يبدو أنه كان بإمكان بعض الأفراد القليلين من اليهود أن يطلبوا العفو فكان سيعفو عنهم، ولكن لم يكن بإمكانه ﷺ أن يعفو عن الأمة بأسرها، لأن سعدًا قد أخذوا منه وعدًا مسبقًا لتنفيذ حكمه.

يبدو أن اليهود، من شدة خجلهم لرفضهم قبول النبي ﷺ حَكَمًا، لم يهتموا كثيرا باللجوء إليه طلبا للعفو. ومن الطبيعي أنه ﷺ لم يكن يستطيع أن يعفو عنهم من دون أن يطلبوا هذا، لأن المتمرد الذي لا يُظهر ندمًا على جريمته فإن تركه هكذا تلقائيا قد يؤدي إلى نتائج سياسية خطيرة للغاية.

ومن الضروري تذكّر أمر آخر، وهو أن المعاهدة التي أُبرمت في البداية بين النبي ﷺ واليهود كان من شروطها أنه إذا نشأت أي قضية تتعلق باليهود فهي ستُحكم وفقًا لشريعتهم. ويتضح من التاريخ أن النبي ﷺ كان دائمًا يحكم في قضايا اليهود وفقًا للشريعة الموسوية. وعندما ننظر إلى التوراة، نجد أن عقوبة الجريمة التي ارتكبها بنو قريظة هي نفس العقوبة التي حكم بها سعد بن معاذ رضي الله عنه عليهم.

فقد ورد في الكتاب المقدس هذا الأمر الإلهي:

{١٠«حِينَ تَقْرُبُ مِنْ مَدِينَةٍ لِكَيْ تُحَارِبَهَا اسْتَدْعِهَا إِلَى الصُّلْحِ، ١١فَإِنْ أَجَابَتْكَ إِلَى الصُّلْحِ وَفَتَحَتْ لَكَ، فَكُلُّ الشَّعْبِ الْمَوْجُودِ فِيهَا يَكُونُ لَكَ لِلتَّسْخِيرِ وَيُسْتَعْبَدُ لَكَ. ١٢وَإِنْ لَمْ تُسَالِمْكَ، بَلْ عَمِلَتْ مَعَكَ حَرْبًا، فَحَاصِرْهَا. ١٣وَإِذَا دَفَعَهَا الرَّبُّ إِلهُكَ إِلَى يَدِكَ فَاضْرِبْ جَمِيعَ ذُكُورِهَا بِحَدِّ السَّيْفِ. ١٤وَأَمَّا النِّسَاءُ وَالأَطْفَالُ وَالْبَهَائِمُ وَكُلُّ مَا فِي الْمَدِينَةِ، كُلُّ غَنِيمَتِهَا، فَتَغْتَنِمُهَا لِنَفْسِكَ، وَتَأْكُلُ غَنِيمَةَ أَعْدَائِكَ الَّتِي أَعْطَاكَ الرَّبُّ إِلهُكَ.} (التَّثْنِيَة ٢٠ : ١٠-١٤) ورد ذلك في سفر التثنية، الإصحاح العشرون، الآيات ١٠- ١٤.

ولم يكن هذا الحكم في الشريعة اليهودية مجرد حكم نظري لم يُطَبّقْ، بل كان بنو إسرائيل يطبّقونه دائمًا، وكانت القضايا اليهودية تُحلُّ دائمًا وفقًا لهذا المبدأ. فعلى سبيل المثال:

{فَتَجَنَّدُوا (أي بنو إسرائيل) عَلَى مِدْيَانَ كَمَا أَمَرَ الرَّبُّ وَقَتَلُوا كُلَّ ذَكَرٍ. ٨وَمُلُوكُ مِدْيَانَ قَتَلُوهُمْ فَوْقَ قَتْلاَهُمْ: أَوِي وَرَاقِمَ وَصُورَ وَحُورَ وَرَابَعَ. خَمْسَةَ مُلُوكِ مِدْيَانَ. وَبَلْعَامَ بْنَ بَعُورَ قَتَلُوهُ بِالسَّيْفِ. ٩وَسَبَى بَنُو إِسْرَائِيلَ نِسَاءَ مِدْيَانَ وَأَطْفَالَهُمْ، وَنَهَبُوا جَمِيعَ بَهَائِمِهِمْ، وَجَمِيعَ مَوَاشِيهِمْ وَكُلَّ أَمْلاَكِهِمْ. ....١١وَأَخَذُوا كُلَّ الْغَنِيمَةِ وَكُلَّ النَّهْبِ مِنَ النَّاسِ وَالْبَهَائِمِ، ١٢وَأَتَوْا إِلَى مُوسَى وَأَلِعَازَارَ الْكَاهِنِ وَإِلَى جَمَاعَةِ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِالسَّبْيِ وَالنَّهْبِ وَالْغَنِيمَةِ إِلَى الْمَحَلَّةِ إِلَى عَرَبَاتِ مُوآبَ الَّتِي عَلَى أُرْدُنِّ أَرِيحَا.} (الْعَدَد ٣١ : ٧- ١٢) هذا مذكور في سفر العدد، الإصحاح الواحد والثالثين، الآيات من السابعة إلى الثانية عشرة.

أما المسيح الناصري، الذي كان أيضًا من بني إسرائيل، فرغم أنه لم يحظَ بالحكم في حياته كما لم تواجهه مواقف حرب وقتال يمكن من خلالها معرفة نهجه العملي، إلا أنه يمكن استنتاج موقفه من الأعداء الأشرار وسيئي النوايا من خلال بعض أقواله. فقد خاطب المسيح الناصري عليه السلام أعداءه قائلًا: {٣٣أَيُّهَا الْحَيَّاتُ أَوْلاَدَ الأَفَاعِي! كَيْفَ تَهْرُبُونَ مِنْ دَيْنُونَةِ جَهَنَّمَ؟} (إِنْجِيلُ مَتَّى ٢٣ : ٣٣) أي: يا قوم، لقد أصبحتم كالثعابين السامة تستحقون الهلاك، ولكن ليست لدي القدرة على معاقبتكم، فاتقوا الله وتوقّفوا عن شروركم وأعمالكم السيئة خوفًا من عذاب جهنم على الأقل. ولعل هذا هو السبب في أنه عندما نال أتباع المسيح القوة في العالم، وتحت تعاليمه بأن العدو الشرير والفاسد يستحق الهلاك مثل الثعابين والعقارب، لم يترددوا في إهلاك كل من اعتبروه شريرًا وفاسدًا ورأوا فيه تهديدًا لمصالحهم. هذا ما نراه، وتاريخ الأمم المسيحية مليء بمثل هذه الأمثلة.

والخلاصة أن حكم سعد، وإن بدا قاسيًا، لم يكن مخالفًا للعدل، وكان يتناسب مع طبيعة جريمة اليهود ومتطلبات حماية المسلمين. كما أنه كان متوافقًا تمامًا مع الشريعة اليهودية، بل كان ضروريًّا بموجب المعاهدة الأولية التي ألزمت المسلمين بالحكم على اليهود وفقًا لشريعتهم. ومع ذلك، كان هذا حكم

سعد بن معاذ ﷺ وليس حكم النبي ﷺ، وكان سعد هو المسؤول الأول والأخير عنه. أما علاقة النبي ﷺ به فكانت بصفته رئيس الدولة في تنفيذ الحكم تحت نظام حكمه، وقد ذكرنا أنه ﷺ نفذه بطريقة تُعد نموذجًا يُحتذى به حتى لأكثر الحكومات تحضرًا ورحمةً في العصر الحاضر.

هذا هو الرد على المعترضين اليوم الذين ينتقدون الإسلام، والذين يتأثر بهم حتى بعض شبابنا، متسائلين عن سبب قتل بني قريظة. وقد أصبح البعض يبرر العمليات ضد الفلسطينيين بهذه الحادثة، مع أن الوضع هنا مختلف تمامًا، ولا مقارنة بين الوضع الحالي مع ذلك، واليوم يتم الظلم ويُقتل حتى النساء والأطفال أيضًا. وفي النهاية، المسؤولية تقع على المسلمين الذين أضاعوا مجد الإسلام لمصالحهم الخاصة. ندعو الله أن يهدي هؤلاء الناس إلى الصواب.

*****